

# مَسْرُورَاتُ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْبَيَانِ الْقُرْآنِيِّ

الدكتورة عائشة عبد الرحمن « بنت الشاطئ » القاهرة

فيما اشتغل به على المدى الطويل من دراسة البيان القرآني ، أدركت أننا سنظل محجوبين من أسرار لغتنا ، إذا لم نعد فنجتليها في القرآن الكريم ، معجزة النبي العربي ، وكتاب العربية الأكبر .

وذكرت أننا مضينا على أن نختار لابنائنا النماذج العليا من دواوين الشعراء ونثر الكتاب . وتخصي دراستهم للعربية وأدبها ، بمعزل عن هذا الكتاب المحكم المبين ، الذي يجلو ذوتها الأصل المرهف ، في ذروة نغائه وأعجاز بيانه .

وإذ أخضع في مهمل لبیان القرآن ودلالات الفاظه ، للمنهج الدقيق الذي تلعبته من « استاذنا أمين الخولي » في استقراء الاستعمال القرآني لكل لفظ أو عبارة ، وتدبر سياقاتها الخاص في الآية والسورة ، والسباق العام في الكتاب كله ، بدأ لي بعد طول التدبر والتأمل ، أنه حيثما يحشد المسرون مدة الفاظ في تفسير لفظ قرآني ، يبييني أن أضغ لفظا منها في موضع اللفظ الذي نزل به الكتاب المحكم ، دون أن يضيغ سر الكلمة .

وما من هرف تألوله زائدا أو قدره محذوفا ، يمكن أن تقوم العبارة على التاويل بزيادته أو حذفه .

ولفتني هذا إلى أسرار للعربية احتجبت منا ، لطول ما اختلطت الدلالة القرآنية بالدلالات المجبية ، ولطول ما احتكمت قواعد الصنعة الامرابية والمنطق البلاغي المدرسي ، في توجيه النص الأعلى الذي ينبغي أن تعرض عليه كل قواعد النحاة واللغويين والبلاغيين .

ولا يتسع المجال المحدود هنا لعرض كل ما اجتليت من هذه الأسرار التي حجبت منا ، وإنما حسبني أن أقدم منها المثل والشاهد ، في سر البيان في الحرف لا يفتني منه سواه وفي الكلمة لا يقوم مقامها غيرها من حشد الالفاظ المقول بترادفها ، وفي التعبير يتهدى كل محاولة لتاويله على غير ما جاء به في البيان المعجز :

« لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله ، وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون » .

## سر الحرف

ما من حرف في القرآن الكريم ،  
تأولوه زائدا أو قدروه محذوفا أو  
فسروه بحرف آخر ، إلا ويتحدى  
بسرّه اللباني كل محاولة لتأويله  
على غير الوجه الذي جاء به في  
البيان الممجز .

\*

من سر الحرف ، أتمد هنا شواهد من حروف  
قرآنية ، مفردة ومركبة ، حاول المفسرون في تأويلها  
أن يعدلوا بها على وجه التقدير والتأويل ، عن نظمها  
الذي جاءت به في البيان الأعلى ، لكي تلبى مقتضيات  
الصنعة الاعرابية أو أحكام الصنعة البلاغية .

وبقيت هذه الحروف ، تتحدى كل محاولة لتغيير  
أو تقدير بحذف وزيادة .

ولناخذ مثلا ، حرف الباء في مثل قوله تعالى :  
« وما ربك بغافل عما تعملون »  
« لست عليهم بمسيطر »

جرى النحاة والمفسرون على القول بأن هذه  
الباء زائدة في خبر « ما » و « ليس » لا يمتنون بزيادتها أنها  
جاءت عبثا أو لغوا ، وإنما هي عندهم زائدة للتأكيد .

وتد جاء « ابن هشام » بهذه الباء الزائدة في  
الخبر ، مع خمسة مواضع أخرى لزيادة الباء .  
وأدرجها جميعا تحت حكم عام ، هو معنى التأكيد  
المستفاد من الباء الزائدة (1) .

ومع قولهم أن هذه الباء الزائدة في الخبر ،  
للتأكيد ، جرت الصنعة الاعرابية على تصر عملها على  
الشكل لا المعنى . فهي تعمل في ظاهر لفظ الخبر  
ويبقى الحكم الاعرابي على أصله ، منصوبا بفتحة  
مقدرة على آخر الخبر ، منع من ظهورها اشتغال  
المحل بحركة حرف الجر الزائد .

ونردد نحن هذا الحكم التقليدي جيلا بعد جيل .  
ويتلقاه الطلاب جميعا تلقينا لا يملكون إلا أن يحفظوه .

دون أن نتردد في قبول القول بزيادة الباء وتد  
صار من القولات البديهية التي نقولها على وجه  
الضرورة والالزام .

وباستتراء ما في القرآن من خبر « ما ، وليس »  
تلقنا ظاهرة مجيء هذه الباء المقول بزيادتها ، في  
خبرها المفرد الصريح غير المؤول .

فخبر ليس ، تلزمه الباء في ثلاث وعشرين آية ،  
ولا تتخلف إلا في ثلاث آيات نعرض لها بعد حين .

وخبر « ما » النافية تلزمه الباء أيضا ، لا تتخلف  
فيها أذكر إلا في بعض آيات لها سياقتها الخاص نتدبره  
بعد حين في موضعه .

وإنما يطرد استغناء الخبر عن الباء ، إذا كانت  
« ما » النافية ، متلوة بالفعل كان ، فينصب الخبر به  
صريحا مفردا غير مقترن بالباء ، في مثل آيات :  
البقرة 16 :

« وما كانوا مهتدين »

ومعها آيتا : الانعام 144 ، يونس 45  
آل عمران 67 :

« ما كان إبراهيم يهوديا ولا نصرانيا »

الاعراف 7 :

« فلننقصن عليهم بعلم وما كنا غائبين »  
الأنفال 33

« وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون »  
الاسراء 15 :

« وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا »  
الاسراء 20 :

« وما كان عطاء ربك محظورا »  
يوسف 111 :

« ما كان حديثا يفترى »  
الكهف 51 :

« وما كنت متخذ المضلين عضدا »  
مريم 64 :

« وما كان ربك نسيا »  
الشمراء 8 :

« وما كان أكثرهم مؤمنين »

+ 67 ، 103 ، 121 ، 139 ، 158 ، 174 ،  
190 .

(1) معنى اللبيب : ج 1 من 91 ، الجمالية بالقاهرة 1329 .

الشعراء 209 :  
كما تحتل تأكيد النبي في بعض الآيات ، تحتل نقض  
النبي في آيات أخرى .

فاننظر اذن في كل الآيات التي يقترن خبر ( ما  
وليس ) فيها بالباء ، مقارنة بالآيات التي أستغنى  
الخبر عن الباء ، لعل الاستقراء يهديننا الى خطة  
بيانية من أسرار العربية .

ونبدأ بخبر « ما » غير المتلوة بالفعل كان ،  
فمراها قد لزمته اطرادا في آيات :

البقرة 8 :

« ومن الناس من يقول آمنا بالله واليوم الآخر  
وما هم بمؤمنين » .

البقرة 74 :

« وما الله بغافل عما تعملون » —  
« يعملون » معها آيات : البقرة 85 ، 140 ،  
144 ، 149 ، وآل عمران 99 .

الانعام 132 :

« وما ربك بغافل عما يعملون » — تعملون  
— معها آيات : هود 123 ، النمل 93 .

الانعام 107 :

« وما جملناك عليهم حيننا وما انت عليهم  
بوكيل » معها : الشورى 6 .

البقرة 96 :

« يود احدكم لو يمشي الف سنة وما هو  
بمؤثره من العذاب ان يمشي »

البقرة 102 :

« وما هم بضارين به من احد الا باذن الله .

ق 29 :

« ما يبذل القول لدي وما انا بغلام للمبيد »  
معها : فصلت 46 .

البقرة 167 :

« كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم وما  
هم بخارجين من النار »

الشعراء 209 :

« ذكرى وما كنا ظالمين »

النمل 32 :

« ما كنت تاطعة امرا حتى تشهدون »

القصص 45 :

« وما كنت ثاويا في اهل مدين »

القصص 59 :

« وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في امها  
رسولا يتلو عليهم آياتنا وما كنا مهلكي القرى الا  
واهلها ظالمون »

الاحزاب 40 :

« ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول  
الله » .

الانعام 33 :

« الا ان قالوا والله ربنا ما كنا مشركين » .

والنبي بـ « ما » في مثل هذا الاسلوب ، لا  
يتجه الى الخبر مباشرة ، بل يتسلط على الجملة من  
( كان ) واسمها وخبرها .

\*

اما حين يكون الخبر المفرد الصريح لما ، فالباء  
تلزمه ، لم تتخلف الا في آية المجادلة :

« ما هن امهاتهم » وآية يوسف : « ما هذا  
بشيرا » .

وامام هذه الظاهرة الاسلوبية من غلبة اقتران  
خبر « ما وليس » بالباء ، لا يهون القول بانها حرف  
رائد ، اذ ان مقتضى القول بزيادتها ، امكان الاستغناء  
منها ، وهو ما لا يورث اليه البيان الاعلى .

والمسرون مع النحاة في أن هذه الباء زائدة  
للتأكيد (1) .

وفي منهجنا ، لا تؤخذ الباء في آية من الآيات ،  
بمعزل عن نظائرها في القرآن كله ، وقد نرى أن الباء

(1) الزمخشري : الكشاف ، ج 4 سورة القلم

هود 29 :

العلم 2 :

« ما أنت بنعمة ربك بمجنون »

« وما أنا بطارد الذين آمنوا ، أنهم ملأتو ربهم » ، معها : آية الشعراء 114 .

هود 83 :

مهل تكون الباء زائدة مع اطراد مجيئها في هذه الآيات ، لم تتخلف فيما أذكر الا في آيتي المجادلة : « ما هن أمهاتهم » ويوسف : « ما هذا بشرا » ؟

« وما هي من الظالمين ببيعد »

يوسف 17 :

أو هل يكفي القول بأن الباء زيدة لمجرد تأكيد النفي ؟

« وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين »

التحليل 46 :

العربية تعرف اساليب عدة للتأكيد اللفظي والمعنوي ، كالتقسيم والتكرار ، وادوات التأكيد المعروفة

« أو يأخذهم في تقلبهم فما هم بمعجزين » .

غافر 56 :

ولا بد أن يكون لكل أسلوب منها ملحظ بياني يميزه عن سواه .

« أن في صدورهم الاكبر ما هم ببالغيه » .

ابراهيم 22 :

وقد نحس في كل الآيات التي اقترن فيها خبر « ما » بالباء ، أن سياستها لجحد النفي وانكاره . ولعله قد أفنى من الباء في آيتي ( المجادلة ويوسف ) التقرير المستفاد من أسلوب القصر بعدها :

« ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي » .

يوسف 44 :

« الذين يظاهرون من نسائهم ما هن أمهاتهم ان أمهاتهم الا اللاتي ولدنهم » « وقلن حاش لله ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم »

« قالوا أضغاث أحلام وما نحن بثاولي الأحلام بعالمين » .

الشعراء 138 :

« وما نحن بمعذبين »

النحل 81 :

وننظر في خبر « ليس » فإلفتنا البيان القرآني الى خطأ ادراجها جميعا تحت حكم واحد ، يقول بزيادة الباء للتأكيد .

« وما أنت بهاد العمي عن ضلالتهم » معها : آية الروم 53 .

طاهر 22 :

وأول ما يهدي اليه الاستقراء ، هو أن نفرق بين الجمل الخبرية منها ، والجمل الاستفهامية :

« وما أنت بمسمع من في القبور »

الصافات 163 :

فحيث يجيء النفي بـ « ليس » في الجمل الخبرية ، في سياق جحد النفي وانكاره ، اقتصرن الخبر بالباء : كما في آيات :

« ما أنتم عليه بغافلين » .

التكوير 22 ، 24 :

البقرة 267 :

« ولستم بأخديه الا ان تمضوا فيه »

آل عمران 182 :

« وما صاحبكم بمجنون ، ولقد رآه بالأفق المبين . وما هو على الغيب بشئين »

الطسارق 14 :

« ذلك بما قدمت أيديكم وان الله ليس بظلام للعبيد » ومعها آيات : الأنفال 51 ، الحج 10 ، فصلت 46

« أنه لتقول فصل . وما هو بالهزل » .

الأنعام 66 :

« قل لست عليكم بوكيل »

الأنعام 89 :

« فان يكثر بها هؤلاء لقد وكلنا بها قوما  
ليسوا بها بكافرين »

الأنعام 132 :

« كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها »

المائدة 116 :

« قال سبحانه ما يكون لي ان اتول ما ليس  
لي بهحق »

الحجر 20 :

« وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له  
برازقين »

الاحقاب 32 :

« ومن لا يجب دامي الله فليس بمعجز في  
الارض »

المجادلة 10 :

« وليس بضارهم شيئا الا باذن الله »

الغاشية 22 :

« مذكر انما انت مذكر، لست عليهم بمسيطر »

ويستغني البيان القرآني في الجمل الخبرية ،  
من هذه الباء في خبر ليس ، حين يكون السياق لغير  
جهد المنفي وتقرير انكاره . فآية (الرمذ) : المنفي فيها  
من المشركين وما كانوا على يقين مما ينفونه ، وانه  
للحق لا ريب فيه :

« ويقول الذين كفروا لست مرسلا ، قل كفى  
بالله شهيدا بيني وبينكم » 43 وآية ( النساء ) :  
سياقها الامر بوجود التبيين والتأكد ، قبل التمجيل  
بالنفي : « يا ايها الذين آمنوا اذا ضربتم في سبيل الله  
فتبينوا ولا تقولوا لمن اتى اليكم السلام لست مؤمنا  
تبتفون مرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة ،  
كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم فتبينوا ان الله كان  
بما تعملون خبيرا » 94 .

وآية ( هود ) تد اغنى عن تقرير النفي بالباء ،  
التمقيب على الجملة الخبرية بما ينقلها من غيب لسم  
يقع ، الى ما مضى قد تقرر وكان :

« ولئن اخرنا عنهم العذاب الى امة معدودة ليقولن  
ما يحسبه ، الا يوم يأتيهم ليس مصروما عنهم وحق بهم  
ما كانوا به يستهزئون » 8 .

وهذه الآيات الثلاث محسب هي التي لم يقترن  
خبر « ليس » فيها بالباء ، في الكتاب العربي المبين .

وسياقها على ما رأينا ، غير السياق في سائر  
الآيات التي اقترن فيها خبر « ليس » بالباء ، فأمادت  
من الانتكار البات ما لا يدع مجالا لاي شك في نفي الخبر  
المقترن بها .

ولا غنى عن الباء في مثل هذا السياق ، فالخبر  
بطبيعته وفي أصل وضعه اللغوي يحتمل الصدق والكذب  
والباء هي التي تنقله من أصل وضعه الأول ، الى دلالة  
النفي البات والانتكار العاسم .

\*

فماذا عن خبر « ليس » في الجمل الاستهامية ؟  
أما هذه فيطرد مجيء الخبر فيها مقترنا بالباء ، ولا  
يتخلف في القرآن كله .

وما من آية منها ، يمكن أن تحتل نفيًا أو تأكيدًا  
لنفي ، بل ينتفض النفي بالباء فيها جميعا ويصير الى  
اثبات جازم وتقرير ملزم ، بحيث تستغني عن جواب  
المستفهم منه ، أو يجاب بلفظ « بلى » المختص بإيجاب  
ما يستفهم عنه منفيًا .

وهذا استقراء لكل ما في القرآن من استفهام عن  
جمل منفية بـ « ليس » والخبر فيها صريح مفرد .

الأنعام 30 :

« ولو ترى اذ ، وقفوا على ربهم ، قال ليس  
هذا بالحق قالوا بلى وربنا »

الأنعام 53 :

« ليس الله باعلم بالساكرين »

الامراف : 172 :

« واشهدهم على انفسهم الست بربكم ، قالوا  
بلى شهدنا »

هود 81 :

« ان موعدهم الصبح ليس الصبح بقريب »  
المنكبوت 10 :

« ليس الله باعلم بما في صدور العالمين »

يس 81 :

« اوليس الذي خلق السموات والارض بقادر  
على ان يخلق مثلهم ، بلى وهو الخلاق العظيم »  
الزمر 26 :

« ليس الله بكاف عبده ويخوفونك بالذي من  
دونه ومن يضل الله فما له من هاد . »

الزمر 32 :

« ليس الله بعزيز ذي انتقام »

الاحقاب 34 :

« ويوم يعرض الذين كفروا على النار ليس  
هذا بالحق قالوا بلى وربنا »

القيامة 40 :

« ليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى »

التين 8 :

« فما يكذبك بعد بالدين ، ليس الله باحكم  
الحاكمين . »

النفي في هذه الآيات جميعا قد انتقض وخرج الى  
تقرير بات واثبات جازم .

هل جاء معنى التقرير والاثبات في مثل هذه  
الآيات من خروج الاستفهام عن معناه الأصلي على ما  
قرره علماء البلاغة ، فلا شأن للبلاء به ؟

معروف ان الاستفهام قد يخرج الى هذا الوجه من  
التقرير ، كما قد يخرج الى وجوه أخرى كالاسترحام أو  
الزجر والوعيد أو التوقع والانتظار .

وهذه الآيات خاصة بالاستفهام عن منفي بليس ،  
وقد انتقض النفي فيها جميعا وخرج الى تقرير واثبات ،  
لا الى أي وجه آخر من الوجوه التي يعرفها البلاغيون في  
خروج الاستفهام عن أصل معناه .

ومن حيث اطردهم اقتران الخبر فيها جميعا بالبلاء ،  
تعين ان يكون لهذه البلاء أثرها في تحديد الدلالة البيانية  
وتعيينها على الوجه الذي لا يحتل وجها آخر .

ولو قلنا مثلا :

« الست غاملا عما حولك » أو « اليس الصبح  
تريبا » .

لا يحتل الاستفهام ان يكون على معناه الأصلي ،  
وان يخرج الى التوبيخ أو التنبيه أو السخرية والتهكم أو  
التوقع والترقب .

ولا شيء من هذه المعاني والدلالات مما تحتله  
آيات الاستفهام عن منفي بليس ، وانما هي للتقرير  
والحسم والاثبات ، لا لمعنى آخر .

وهذا هو سر البلاء التي قالوا انها زائدة للتأكيد ،  
ثم جروا على ابطال عملها أصالة في الخبر ، وأعربوه  
منصوبا بفتحة مقدرة ، منع ظهورها اشتغال المحل  
بحركة حرف الجر الزائد .

كانما هو حرف مقحم يمكن الاستغناء عنه ، لكيلا  
يشغل المحل بحركته فيمنع من ظهور الحركة الأصلية

\*

وخلاصة ما هدى اليه الاستقراء لآياتها في البيان  
القرآني :

— ان الجمل الخبرية المنفية بما ، اذا تلاها الفعل  
« كان » بقي خبره منصوبا غير مقترن بالبلاء .  
ووجه الاستغناء عن البلاء ان النفي بحرف « ما »  
لا يتجه الى الخبر مباشرة ، بل يتسلط على  
مضمون الجملة من : كان واسمها وخبرها .

— حيثما جاء الخبر منفيا بما أو ليس في الجمل  
الخبرية واتترن الخبر بالبلاء ، أفادت الإنكار بما  
لا يدع مجالا لشك في نفي الخبر المقترن بها .

وتلزم البلاء خبر ( ما ) و ( ليس ) في الجمل  
الخبرية بالبيان القرآني في هذا السياق ، ولا  
تتخلف الا حيث يكون المقام مستغنيا عن تقرير  
النفي أو محتملا لشك في نفي الخبر .

— في الجمل الاستفهامية يطردهم اقتران خبر ليس  
بالبلاء . وبها ينتقض النفي ويخرج الاستفهام الى  
اثبات جازم وتقرير بات ، لا الى أي وجه آخر  
من الوجوه التي يعرفها علم البلاغة في خروج  
الاستفهام عن معناه الاول في أصل اللفظة .

ولا يمكن الا يكون للبلاء أثرها في تحديد هذه  
الدلالة البيانية وقد اطردهم اقترانها بخبر ( ليس ) في  
اسلوب الاستفهام بالبيان القرآني .

واذ كشف حرف الباء عن سره في البيان الاعلى، يبدو القول بزيادته مما يجفوه حسب العربية المرفه ، ولا يلفظ من هذه الجملوة أن لم يمتوا بها الحشو والفضول بل ادرجوها تحت الحكم العام لمعنى التاكيد بالباء الزائدة .

ولا ادري ما اذا كان يجدي أن أقول في هذه الباء غير ما قررته النحاة ، لتبقى حرفا أصليا غير زائد على اصل معناها في الإصاق (1) .

وتعمل عملها المباشر في الخبر ملصقة به غير مقول بزيادتها ، ومنها ما يستفاد خبر المنى بما وليس ؟

غير اني لا اشك في اننا لو عرضنا كل الحروف المقول بزيادتها على البيان القرآني المعجز لهدى الاستقراء والتعبر الى ملاحظة بيانية ذات بال .

وسياتي في القسم الثالث من هذا البحث مثل آخر من قولهم بزيادة حرف ( لا ) النامية قبل القسم في مثل قوله تعالى :

« لا أقسم بيوم القيامة ، ولا أقسم بالنفس اللوامة » .

ونظير في حروف أخرى لم يتأولوها على تقرير زيادتها بل قد روها محذوفة ، ومضوا في تفسير الآيات على تقدير الحرف محذوما وهو مراد .

ولناخذ مثلا ، حذف حرف ( لا ) مقدرًا في آيات :

يوسف 85 :

« قالوا بالله تفتأ تذكر يوسف »

النساء 176 :

« بين الله لكم أن تضلوا والله بكل شيء

عليم »

البقرة 184 :

« وعلى الذين يطبقونه عدية طعام مساكين »

قيل فيها جميعا بحذف « لا » النافية مقدرة ، وهي مرادة

وتأويل الحذف فيها يخضع للقاعدة النحوية في حذف « لا » النافية .

والنحويون يقولون بحذفها اطرادا في جواب القسم اذا كان المنى مضارعا ، وقدموا له شواهد قليلة من الشعر .

اما القرآن الكريم فقدموا منه الآية :

« تالله تفتأ تذكر يوسف »

والذي نفهمه هو انه متى اطراد الحذف كقولهم (2) فالسياق حتما مستغن عنه ، ولا وجه اذن لتقدير الحرف ثم تأويل حذفه .

لان السياق متى اعطى المعنى المراد مستغنيا عن هذا الحرف أو غيره ، كان ذكره من الفضول أو الحشو الذي ينأى عنه الكلام البليغ فضلا عن البيان المعجز .

أما ما جوزوا فيه الحذف بغير اطراد ، فذكر « ابن هشام » في ( معنى اللبيب ) أنه قيل به في آية :

« بين الله لكم أن تضلوا » .

على تقدير « لتلا تضلوا » ، ثم اضاف :

« وقيل المحذوف مضاف ، أي كراهة أن تضلوا »

والآية من آيات الأحكام في التشريع القرآني للموارث ، وسياقها مستغن تماما عن تقدير حرف محذوف لم يجد النص القرآني حاجة الى ذكره ، اذ لا يخطر على بال من له أدنى الفهم بالعربية ، ايهام أن يكون المعنى : بين الله لكم لتضلوا !!

وأما بين الله لنا ما نتقي به الضلال .

ومتى اعطى السياق المعنى المراد مستغنيا عن الحرف الذي تدروه محذوما ، فذكر المحذوف الذي لا حاجة اليه ينتزه عنه البيان العالي ، اذ لو كان الحذف

(1) انتصر « سيوييه » في ( الكتاب ) على الإصاق في معنى حرف الباء . وأحمس « ابن هشام » أربعة عشر معنى لها ، الإصاق أولها . وذكر فيه :

« وقيل هو لا يفارقتها »

انظر حرف الباء في الجزء الاول من (معنى اللبيب) .

(2) معنى اللبيب : 2 - 155 ط مصر .

ما يوقع في شبهة ابهام ، لاقتضى المقام في آية  
تشريع ، وجوب ذكره دفعا لأي وهم أو لبس .

\*

وتبقى آية البقرة في تشريع أحكام الصوم :  
« يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب  
على الذين من قبلكم لعلكم تتقون . أياما معدودات فمن  
كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر .  
وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين » 184 .

والكلام فيها يطول :

الحذف فيها ليس مما يطرد على تواعد النحاة ،  
وانما هو مما يجوز ولا يطرد .

وقد اختلف المسرورون في تاويلها :

— منهم من قال بأن الحكم فيها منسوخ بالآية  
بعدها ، والرخصة فيها للمريض والمسافر . وهذا القول  
بالنسخ ، هو ما اختاره الامام « الطبري » في تفسيره  
ونقله « الزمخشري » في ( الكشاف ) « وأبو حيان »  
في ( البحر المحيط ) مع التصريح بأن « هذا قول أكثر  
المفسرين » (1) .

على أن « الامام الطبري » نقل كذلك قول من  
قالوا « لم ينسخ ذلك ولا شيء منه ، وهو حكم مثبت  
من لدن نزلت هذه الآية الى قيام الساعة » (2) .

واحترز « ابن كثير » مقال بعد تلخيص اتوال  
المفسرين تبلى :

« نحاصل الامر ان النسخ ثابت في حقيق  
الصحيح المقيم بايجاب الصيام عليه ، وأما الشيخ  
الفاني الهرم الذي لا يستطيع الصيام فله أن يفتقر ولا  
قضاء عليه ، لأنه ليست له حال يصير اليها يتمكن  
فيها من القضاء » (3) .

وتردد « الزمخشري » بين القول بالنسخ وبين  
أن يكون تاويل الآية على تقدير : وعلى من « يتكفونه  
على جهد منهم وهم ، وهم الشيوخ والمجانز . وحكم

هؤلاء الاطوار والمدنية ، وهو على هذا الوجه غير  
منسوخ » (4) .

على أن القائلين بعدم النسخ قد ذهبوا في  
تاويل الآية مذاهب شتى :

— فمنهم من صرح بأنها على تقدير حذف « لا »  
الفانية وهي مرادة . ونقلوا عن ابن عباس قوله :  
« لا رخصة الا للذي لا يطيق الصوم » .

وعن عطاء : « هو الكبير الذي لا يستطيع بجهد  
ولا بشيء من الجهد . وأما من استطاع بجهد فليصمه  
ولا عذر له في تركه » .

وقال « أبو حيان » في البحر .

« يجوز بعضهم أن تكون « لا » محذوفة ، فيكون  
الفعل منفيًا وتقديره : « وعلى الذين لا يطيقونه » حذف  
لا وهي مرادة » .

ثم عتب :

« وتقدير « لا » خطأ ، لأنه مكان الباس ، الا  
ترى ان الذي يتبادر اليه الفهم هو أن الفعل مثبت .»

— وآخرون من المسرورين لم يصرحوا بتقدير « لا »  
محذوفة ، وان كانوا يؤولون الآية بما يعطل الحكم مع  
الاثبات في « يطيقونه »

أما بتقدير : وعلى الذين كانوا يطيقونه في حال  
سبابهم وصحتهم ثم هجزوا عنه بالشيخوخة والمرض .  
نقله الطبري وأبو حيان . واخذ به البغوي فقال :

« وعلى الذين كانوا يطيقونه في حال الشباب  
نمجزوا ، والرخصة ثبتت للذين لا يطيقونه (5) .

وأما بتأويله على تقدير : من يدركه رمضان وعليه  
صوم قضاء من رمضان المتقدم ، فقد كان يطبق في تلك  
المدة فتركه ، فعليه الفدية .

ولا اهل خلافا بين الفقهاء في جواز الفطر والمدنية  
للشيخ الهرم والمريض لا يرجى برؤه فيقتضى ، لكنهم  
اختلفوا في المرضع والحامل تياسا على الشيخ الهرم :

(1) أبو حيان : البحر المحيط ، 36/2

(2) تفسير الطبري : 82/2

(3) تفسير ابن كثير : 405 ط المنار .

(4) الكشاف : ج 1 سورة البقرة

(5) تفسير البغوي على هامش ابن كثير : 404 ط المنار .



فالامام الشافعي قال بالندية تياسا على الشيخ الهرم  
واوجب عليهما القضاء مع الندية .

اما الامام ابو حنيفة فاوجب على الحامل والمرضع  
اذا خافتا على الولد القضاء لا الندية . وابطل القياس  
على الشيخ الهرم لانه لا يجب عليه القضاء ويجب  
عليهما . قال : فلو اوجبنا الندية مع القضاء ، كان  
جمعا بين البدلين وهذا غير جائز .

وان لنا بعد هذا كله ان نقدر الآية ونرد الى  
القرآن ما تنازعوا فيه . القول بنسخ الحكم فيها  
بالآية بعدها ، ان لم يوهنه قول من قرروا انه حكم  
مثبت من لدن نزلت الآية الى تيام الساعة .

نقد بقي ان الآيتين تشرعان لحالتين مختلفتين .  
الندية على من يطيقونه .

والقضاء على من كان مريضا او على سفر . ولا  
يكلف بالقضاء الا من انظر لعذر عارض لميصوم بعد  
زوال العذر ، عدة من ايام اخر . وفي مثل هذا لا تقبل  
الندية بديلا من القضاء .

وانما الندية بنص الآية « على الذين يطيقونه » .  
فهل هم الذين لا يطيقونه .

نستبعد ان تكون « لا » محذوفة هنا وهي  
مرادة ، فالآية من آيات التشريع والاحكام ، والفعل  
فيها مثبت ، وتاويلها على تقدير « لا » محذوفة ينقض  
الاثبات بالنفي .

ولو كانت الندية على من لا يطيقونه ، لاخذ حرف  
النفي مكانه في نص الحكم الشرعي ولم يدع لنا مجالا  
لان نختلف على تاويله بين التقيضين من اثبات ونفي .

واذ قال تعالى : « وعلى الذين يطيقونه » لما  
ينبغي ان نتاويلها بالنفي فنخرجها الى تقيض حكمها  
الصريح المثبت نصا .

واحسب ان الذين تناولوا الآية على تقدير حذف  
« لا » صراحة او مالا ، هموا « يطيقونه » بمعنى  
يستطيعونه . وليست الكلمتان سواء .

في لفظ الاستطاعة حس الطوامية والمواتسة  
والقدرة .

اما الطاقة فهي في العربية لغة القرآن ، اتقى  
الجهد ونهاية الاحتمال .

وحين يقول العربي لصاحبه :

« هل تطيق هذا »

لا يقولها الا وهو يقدر ان هذا مما لا يحتمل ولا  
يطاق .

واستعمال القرآن للطاقة اسما وعملا ، يؤذن  
بانها مما يستند الجهد وطاقة الاحتمال ، كما تشهد  
بذلك آياتها الثلاث وكلها من سورة البقرة .

« تناولوا طاقة لنا اليوم بجالوت وجنوده » 149

« ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به » 286 وبها  
نستأنس في فهم الآية الثالثة :

« وعلى الذين يطيقونه ندية طعام مساكين »  
فندرك ان الامر في احتمال الصوم اذا جاوز الطاقة  
وخرج الى ما لا يطاق ، سقط التكليف ، لانه لا تكليف  
شرعا بما لا يطاق ، والله سبحانه لا يكلف نفسا الا  
وسمها .

فالندية تيسير على الذين يطيقونه ، بمعنى  
يستغذ الصوم طاقتهم وانص احتمالهم فليسوا بحيث  
يستطيعون القضاء عدة من ايام اخر .

ويصدق الحكم على المريض لا يرجى شفاؤه ،  
وعلى من يتكلفونه على جهد منهم ومسر وهم الشيوخ  
والمجانز ، وحكم هؤلاء الاطوار الندية . وهو على  
هذا الوجه غير منسوخ .

تيسيرا على من لا يستطيعون القضاء عدة من  
ايام اخر .

وتبقى الآية على صريح نصها .

« وما الذين يطيقونه ندية طعام مسكين »

من لا يستطيعون القضاء .

دون تاويلها على حذف « لا » الزائدة وهي  
مرادة .

وهذا مثل مما قالوا فيه بحذف الحرف . يمكن  
ان يصدق على حروف اخر تناولوها على الصلح .  
ويقوم النص في البيان القرآني مستغنيا عن تقدير  
حرف محذوف ، ولاننا الى سر البيان في الاستغناء عن  
كل حرف تدروه محذوف .

\*

وننظر في حروف اخرى لم يقولوا فيها بتاويل  
على تقدير زيادة او حذف ، وانما اخذوا فيها بمذهب

القرآني ، ومناط التعبير فيه ، هذا الانغماس والملابسة  
الملاحظ في ظرفية « في » .

وحرف « عن » في آية الماعون :

« نويل للمصلين . الذين هم من صلاتهم  
ساهون » .

نستبعد قول من تناولوا السهو عن الصلاة في  
الآية ، بأنه سهو في الصلاة ، فليس السهو فيها  
بخطيئة ولا منكر ينذر معه الساهي بويل . وكل مؤمن  
عرضة لأن يسهو في صلاته ، فينجبر هذا السهو فيها  
بسجود السهو أو بالسنة والنوافل على ما هو مقرر  
في باب الصلاة من أحكام الفقه .

وانما الويل للساهين عن صلاتهم الغافلين عن  
كونها تليما بين يدي الخالق ، يكبح غرور الإنسان  
وينهاه عن الفحشاء والمنكر ، ويرهب ضميره فيقتي الله  
في اليتيم وفي المسكين مؤديا حقهما في التواصل  
بالمرحمة .

وصلاة الذي يدع اليتيم ولا يحض على طعام  
المسكين ، لا يمكن أن تصدر عن قلب خاشع وضمير  
مؤمن . وحين لا تنهى الصلاة عن الفحشاء والمنكر ،  
فذلك هو السهو عنها ، تعود به طقوسا شكلية  
ونفاقا يرائي به الناس .

\*

ومن الحروف التي تناولوها في القرآن الكريم  
حرف الواو في آية النساء :

« فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث  
 ورباع » قالوا ان الواو فيها نائبة عن « أو » وقد يكنى  
ان أنقل هنا رد « ابن هشام » :

« ولا يعرف ذلك في اللغة وانما يقوله بعض  
ضعفاء اللغويين والمفسرين » .

ثم نقل من كلام : أبي طاهر حمزة بن الحسين  
الإصهاني ، في كتابه المسمى « بالرسالة العربية عن  
شرف الأهراب » :

« القول فيها — أي آية النساء — بأن الواو  
بمعنى ( أو ) ، عجز عن درك الحق . فاعلموا أن

للنحاة يقول ان حروف الجر يمكن ان تتعاقب فيأخذ  
احدها مكان الآخر وينوب بعضها عن بعض . وهذا  
ما يتداولونه ويستدلون به كما اشار الى ذلك « ابن  
هشام » في ( المغنى ) (1) .

وهو مذهب رفضه من وصفهم « أبو هلال  
المسكري » بالحقين من أهل اللغة ، ونقل عن « ابن  
درستويه » قوله :

« في جواز تعاقبها — أي الحرفين — ابطال  
حقيقة اللغة ، وامساده الحكمة فيها ، والقول بخلاف  
ما يوجب العقل والقياس .

« قال أبو هلال : وذلك ان الحروف اذا تعاقبت  
خرجت عن حقائقها ووقع كل واحد منها بمعنى الآخر  
فاوجب ذلك ان يكون لفظان مختلفان لهما معنى واحد.  
فأبى المحققون ان يقولوا بذلك وقال به من لا يتحقق  
المعاني » (2) .

وقال « ابن هشام » تعقيا على تولهم ان بعض  
حروف الجر ينوب عن بعض :

« وتصحيحه بادخال ( قد ) على تولهم : ينوب  
عن بعض ، والا تعذر استدلالهم به ، اذ كل موضع  
ادموا فيه ذلك ، لا نسلم ان هذا مما وقعت فيه  
النيابة ، ولو صح تولهم لجاز ان يقال : مررت في زيد  
ودخلت من عمر وكتبت الى القلم . على ان البصريين  
ومن تبعهم يرون في الأماكن التي ادميت فيها النيابة ،  
ان الحرف باق على معناه » فان كان تجوز فهو في  
الفعل ، لان التجوز في الفعل اسهل منه في الحرف (3)

ونعرض هذا الخلاف على البيان الاعلى فيأبى  
ان نتناول حرفا فيه بحرف آخر .

من ذلك مثلا :

قوله تعالى : « لهم في ريبهم يترددون » التوبة .  
قول ان حرف « في » يمكن ان يتأول بحرف « من »  
أو « اللام » على تقدير :

« لهم من ريبهم » ، أو ، لريبهم ، يترددون »  
ولا يمكن ان يقوم احد الحرفين مقام الحرف في النص

(1) مغنى اللبيب 163/2 مصر .

(2) أبو هلال المسكري : الفروق اللغوية ، 13 ط الحلبي

(3) ابن هشام : مغنى اللبيب 163/2 .

اتشابهت جميعا على ان ينكحوا اما مثنى واما ثلاث واما رباع .

واظن ان هذه المثل التي تقدمتها تكفي لاجتلاء سر الحرف لا يقوم مقامه غيره . ويغنى عن مزيد تتبع هنا ، ما قد يتاح لنا من تدبر الحرف في سياقه القرآني عند الحديث عن ( الظواهر الاسلوبية وسر التعبير ) .

### « دلالات الالفاظ وسر الكلمة »

من قديم شغلت قضية الترادف علماء العربية واختلقت مذاهبهم فيها . والبيان القرآني يجب ان يكون له القول الفصل فيما اختلفوا فيه ، حين يهدي الى سر الكلمة لا تقسوم مقامها كلمة سواها من الالفاظ المقبول بترادفها .

والامر كذلك في الفاظ القرآن ، ما من لفظ منها يمكن ان يقوم غيره مقامه ، وذلك ما ادرکه العرب النصحاء الذين نزل عليهم القرآن مصر البعث وامياهم ان ياتوا بسورة من مثله .

واحتاج هنا الى وثقة قد تطول عند مشكلة الترادف التي طال الجدل فيها والخلاف عليها .

ولا يشغلنا تعدد الالفاظ للمعنى الواحد ، اذا كان عن اختلاف لغات القبائل ، وذلك ما لا خلاف فيه فيما علم (2) .

وانما يشغلنا الترادف حين يقال فيه بتصدد الالفاظ للمعنى الواحد دون ان يرجع الى تصدد اللغات :

منا من يعد هذا الترادف ظاهرة فقدان الحس اللغوي وعدم قدرته على ضبط الدلالات وتحديد معاني الالفاظ ، او يراه من الفضول والتزيد الذي لا فائدة فيه (3) .

ومنا من يرى هذا الترادف ظاهرة فنى وسعة وقدرة على التصرف . وما اكثر من يباهون بهذا الثراء اللغوي ويمدونه ميزة من مزايا العربية الشريفة . وان يكن تقدم الدراسات اللغوية قد جاوز بنا مرحلة

الاعداد التي تجمع تسمان : قسم يؤتى به ليضم بعضه الى بعض وهو الاعداد الاصول نحو « ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعت ، تلك عشرة كاملة » ، « ثلاثين ليلة واتبعناها بعشر ممت ميعات ربه اربعين ليلة » .

« ولم يقولوا ثلاث وخماس ، ويريدون ثمانية ، كما قال تعالى : « ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعت » وللجهل بموقع هذه الالفاظ استعمالها « المتنبى » في غير موضع التقسيم يقال :

« احاد ام سداس في احاد ليلتنا المنوطة بالنادي »

ونستانس في مهم مثنى وثلاث ورباع باية ناطر :

« الحمد لله ناطر السموات والارض جامل الملائكة رسلا اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع » 34 وآية سبا : « تل انما اعظكم بواحدة ان تقوموا لله مثنى وفرادى » 46 .

فتدرك الملحظ البياني للواو في مثل هذا السياق ،

بما تفيد من كون الملائكة ليسوا جميعا سواء ، بل منهم اولو جناحين ومنهم اولو ثلاثة واولو اربعة . وفي آية سبا ، تضيير يكون لهم فيه ان يقوموا فرادى وان يقوموا مثنى . ولو قيل « مثنى او فرادى » للزم ان يقوموا جميعا اما مثنى واما فرادى ، ولم يكن لهم ان يقوموا في بعض الحالات مثنى ، وفي بعض الحالات فرادى .

وبهذا الاستئناس لا نرى السياق يستقيم ، بل لا نراه يصح اطلاقا ، اذا ما وضعت ( او ) مكان ( الواو ) في آية النساء . لان مقتضى التعبير بحرف ( او ) انه لا يسوغ لهم الا ان ينكحوا جميعا مثنى او ثلاث او رباع ، بحيث لا يختلف رجل من رجل ، وليس هذا هو الحكم المستناد من الآية في اباحة تعدد الأزواج ما بين مثنى وثلاث ورباع ثم لا يتجاوز وزنها السى المحظور وراء رباع (1) ويخطئه سر العربية من يفرق بين : مثنى وثلاث ورباع ، وبين اثنتين وثلاث وأربع المعادلة لسبع ا

كما يخطئه من لا يميز بين « مثنى وثلاث ورباع » وبين : مثنى او ثلاث او رباع ، بما تفيد « او » من

(1) انظر تفسير الطبري والزمخشري : سورة النساء .

(2) السيوطي : المزهري من 405 ط الحلبي

(3) ابن فارس : الصحابي في لغة 11 .

ولما سأل ابن خالويه : فأين الهند ، والصارم ،  
والقنبيط ، والحمام ، و... و... ؟

اجاب : هذه صفات ، وكان الشيخ لا يفرق بين  
الاسماء والصفات (2) .

وصنف أبو هلال العسكري « كتابه ( الفروق  
اللغوية ) لبيان أن اختلاف الألفاظ في لغة واحدة ،  
يوجب اختلاف المعاني . فإذا جرى اسمان على معنى  
من المعاني أو عين من الأعيان في لغة واحدة « فإن  
كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر ، والا  
لكان الثاني فضلا لا يحتاج إليه » .

قال : « وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء ،  
واليه أشار « البرد » في تفسير قوله تعالى من آية 48 ،  
سورة المائدة :

« لكل جعلنا منكم شرمة ومنهاجا » فمطف  
شرمة على منهاج ، لأن الشرمة لأول الشيء  
والمنهاج لمعظمه ومتسعه ... ويمطف الشيء على  
الشيء وأن كانا يرجعان إلى شيء واحد ، إذا كان  
في أحدهما خلاف للآخر ، فأما إذا أريد بالثاني ما  
أريد بالأول فهو خطأ .

قال أبو هلال : « والذي تاله « البرد » هاهنا  
في المطف ، يدل على أن جميع ما جاء في القرآن ومن  
العرب من لفظين جاريتين مجرى ما ذكرنا ... معطوف  
أحدهما على الآخر ، فأنما جاز هذا ليهما لما بينهما من  
الفرق في المعنى . ولولا ذلك لم يجز مطف زيد على أبي  
عبد الله ، إذا كان هو هو (3) .

والى هذا ذهب « ثعلب » ونقل قول « ابن  
الامرأبي » : « وكل حرمين أوتمتهما العرب على معنى  
واحد ، في كل منهما معنى ليس في صاحبه ، وربما  
عرفناه فأخبرنا به ، وربما فمض علينا فلم نلزم العرب  
جهله .

وصرح « ابن فارس » في كتابه الصحاحي :  
« ومذهبنا أن كل صفة منها - أي الصفات الواقعة  
على الشيء الواحد - معناها غير معنى الأخرى .  
وقد خالف قوم في ذلك فزعموا أنها وإن اختلفت الفاظها  
فإنها ترجع إلى معنى واحد »

المفاضلة الساخجة بين اللغة العربية وغيرها من  
اللغات ، ووجهنا إلى البحث في خصائص العربية  
منتفمين بما قدمت البحوث العلمية الحديثة في اللغويات  
والمصوتيات ، فلم تعد كثرة الألفاظ الدالة على المعنى  
الواحد مدعاة فخر ومباهاة ، وإنما أصبحت قضية  
تلتهم حلا .

وحين ننظر فيما وصل إلينا من كتب اللغة  
ومعاجمها ، نراها تسلك مسلكين مختلفين متباعين:

منها ما يترر وجود الترادف فيحشد للمعنى  
أبواب الفاعل ذات عدد ، وهذا هو مسلك « أبي  
سحل الأمراء » ( في القرن الثاني هـ ) في كتابه ( النوادر )  
« وابن السكيت » ( ق 3 هـ ) في ( الألفاظ ) .  
وللفيروزآبادي صاحب ( التاموس ) كتاب في  
الترادفات أسماه ( الروض المسلوف فيما له اسمان  
إلى اللف ) .

وكتاب آخر في أسماء العسل جمع فيها ثمانين  
اسما .

ونقل « ابن فارس » قول من سمع « ابن  
خالويه » يقول :

« جمعت للأسد خمسمائة اسم ، وللحبة مائتين »

كما نقل خبر « الأصمعي » حين سأل « الرشيد »  
في شعر غريب ففسره ، فقال الرشيد : يا أصمعي ،  
إن الغريب عندك لغبر غريب .

مقال : يا أمير المؤمنين : إلا أكون كذلك وقد  
حفظت للحجر سبعين اسما ؟ (1) .

ومن قالوا بالترادف : الفراء ، وتطرب ،  
والفخر الرازي ، والتاج السبكي . ويوشك أن يكون  
هذا هو مذهب « جلال الدين السيوطي » .

وانكره علماء آخرون انكارا باتا ، إلا ما كان منه  
في لغات عدة . منهم « أبو علي الفارسي » الذي سمع  
« ابن خالويه » يقول في مجلس سيف الدولة بطلب :  
أحفظ للسيف خمسين اسما .

فتبسّم أبو علي وقال : ما أحفظ له إلا اسما  
واحدا هو السيف .

(1) السيوطي : المزهري في علوم اللغة 405 حلبى بالقاهرة

(2) ابن فارس : الصحاحي في لغة اللغة 15 السلفية بالقاهرة

(3) أبو هلال العسكري : الفروق اللغوية ، ص 12

ونبه « الجاحظ » في أكثر من موضع في كتبه ورسائله إلى بطلان الترادف ، إلا أن يكون اختلاف لغات (1) .

\*

وظلت القضية فيما أهدم معلقة لم يستقر فيها أصحاب العربية على رأي حاسم ، وإن كان مذهب القول بالترادف هو الذي غلب وراج في العصور المتأخرة . ويقول به اليوم عدد من أصحاب التخصص في لغة اللغة وعلم الاجتماع (2) .

والى ماض قريب ، كانت قضية الترادف من بين ما شغل به المجمع اللغوي في القاهرة . وقد اقترح أحد السادة المجمعين أن نخفف من عبء المترادفات فنصنف بعضها للألفاظ العربية يستبعد ما زاد في المعنى الواحد من لفظ واحد يختاره المجمعيون من معاجم العربية (3)

\*

والقرآن الكريم كتاب العربية الأكبر ، ومن الحق ألا نأخذ في هذه القضية برأي دون عرضها على الكتاب العربي المبين « .

ولقد شهد التتبع الاستقرائي لما درست من ألفاظ القرآن الكريم ، أنه ينفي الترادف ، إذ يستعمل اللفظ بدلالة محددة لا يمكن أن يؤديها لفظ سواه ، في المعنى الذي تقدم له المعاجم وكتب التفسير عددا من الألفاظ قل أو أكثر .

وهذه بعض أمثلة تجلو موقف البيان الأعلى من قضية الترادف التي اختلفوا فيها :

### الحلم والرؤيا :

تفسر المعاجم أحد اللغتين بالآخر .

ونستقرىء مواضع ورودهما في القرآن ، ونتدبر سياقاتها فلا يترادفان :

استعمل القرآن الأحلام ثلاث مرات : يعطى سياقاتها جميعا أنها الأضغاث المشوشة والهواجس المختلطة . وتأتي في المواضع الثلاثة بصيغة الجمع ، دلالة على الخلط والتشوش ، لا تمييز فيه .

يقول تعالى على لسان المشركين :

« بل قالوا أضغاث أحلام بل انتراء بل هو شاعر ، فليأتنا بآية كما أرسل الأولون » الانبياء : 5 .

وعلى لسان الملا من قوم العزيز :

« قالوا أضغاث أحلام وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين » يوسف : 44 .

أما الرؤيا فجاءت في القرآن سبع مرات ، كلها في الرؤيا الصادقة . وهو لا يستعملها إلا بصيغة المفرد ، دلالة على التميز والوضوح ، وجلاء المرئي وصفاء الرؤيا .

ومن بين المرات السبع ، جاءت الرؤيا خمس مرات للأنبياء ، فهي من الإلهام القريب من الوحي :

رؤيا إبراهيم عليه السلام في آية الصلوات :

« وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا انا كذلك نجزي المحسنين » 109 .

ورؤيا يوسف إذ يقول له أبوه :

« يا بني لا تصعب رؤياك على أخوتك فيكيدوا لك كيدا ان الشيطان للانسان عدو مبين » 50 .

وتابع سياقاتها في السورة فتراها قد صدقت وتحقتت :

« ورفح أبويه على المرش وخرخوا له سجدا وقال يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلها ربي حقا » 60 .

ورؤيا المصطفى عليه الصلاة والسلام في الإسراء :

« وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا تمثية للناس » 60 . ورؤياه في الفتح :

« لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام أن شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم

(1) انظر مثلا : الحيوان : 56/4 ، 200/7 .

(2) منهم الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه ( دلالات الألفاظ ) والدكتور علي عبد الواحد في مقال نشره عن مزايا لغتنا العربية ومضائلها وشرمها ، سنة 1963 .

(3) المجلد الثامن ، من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

ومتصرين لا تخافون ، فاعلم ما لم تعلموا فجعل من  
دون ذلك فتحا قريبا » 27 .

فهذه خمس مرات من استعمال القرآن للرؤيا  
للأنبياء . والمرتان الأخيران في رؤيا العزيز ، وقصدت  
صدقت . وفي آيتها عبر عنها القرآن على لسان الملك  
بالرؤيا لوضوحها في منامه وجلالها وصدق الهامها ،  
وان بدت للملأ من تومه هواجس أو هام واضغاث  
أحلام .

« وقال الملك اني ارى سبع بقرات سمان يأكلهن  
سبع عجاف وسبع سنبلات خضر واخر يابسات  
يا ايها الملا افئتوني في رؤياي ان كنتم للرؤيا تعبرون.  
قالوا اضغاث أحلام وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين»  
سورة يوسف 43 — 44 .

وتمضي القصة في سياقتها القرآني ، فاذا هي  
رؤيا صادقة وليست كما بدت للملأ من توم الملك  
اضغاث أحلام .

✱

آنس وأبصر :

في المعاجم : آنس الشيء أبصره ، والصوت  
سعه ، واستانس استاذن .

فهل نقول في « آنس نارا » أبصرها ، أو نظرها ،  
أو اشبه ذلك من الالفاظ التي يحتمل ان تتعاقب على  
هذا المعنى ؟

نستقرئ استعمال القرآني فيعطينا حس  
العربية المرهف لا تقول : آنست في الشيء تبصره أو  
تسمعه دون ان يؤنس .

فاذا قال العربي : آنست ، فقد رأى أو سمع  
ما يؤنسه . والقرآن قد استعمل الفعل «آنس» خمس  
مرات ، منها أربع في النار التي رآها موسى  
عليه السلام حين سار بأهله في البرية فانس إليها .  
وهذه آياتها :

طسه 10 :

« اذ رأى نارا فقال لأهله امكثوا اني آنست  
نارا لعلي آتيكم منها بقبس أو أجد على النار  
هدى » .

النبل 7 :

« اذ قال موسى لأهله اني آنست نارا سأتيكم  
منها بخبر أو آتيكم بشهاب تبس لكم  
تصطلون » .

القصص 29 :

« فلما قضى موسى الاجل وسار بأهله آنس من  
جانب الطور نارا قال لأهله امكثوا اني آنست  
نارا لعلي آتيكم منها بخبر أو جدوة من النار  
لكم تصطلون » .

والمرة الخامسة في آية النساء :

« وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فآنس  
آنستم منهم رشدا فادعوا اليهم أموالهم » .

ليس الايناس هنا مجرد ابصار لظواهر الرشد  
المادية الحسية، ولكنه الطمأنينة المؤنسة ، بعد الإبتلاء  
والامتحان ، الى أنهم قد رشدوا حقا .

وجاءت من المادة في القرآن صيغة الفعل المضارع  
من الاستئناس في آية النور :

« يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم  
حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها » 27 .

والاستئناس فيها ليس مجرد استئذان ، وانما  
هو حس الايناس لأهل البيت ممن يدخل عليهم . ولا  
يسوغ في ذوق العربية أن يقال مثلا : استأنسس  
الشرطي . أو جابي الضرائب أو الدائن ، وانما هو  
الاستئذان ليس فيه حس ايناس .

كما لا يسوغ استعمال « آنس » في رؤية عدو ،  
أو سماع هزيم رعد أو زئير وحش .

✱

الآنس والانسان (1) :

وحس الآنس نقيض الوحشة ، هو الملحظ العام  
المشترك في الدلالة لكل صيغ المادة .

ومنها الآنس والانسان :

يلتقيان في الملحظ العام لدلالة مادتهما المشتركة  
« ان س » على نقيض التوحش .

(1) تقدمت الاستقراء الكامل لاياتها في كتابي « مقال في الانسان » « دراسة قرآنية » المعارف 1969 .